ثانيا: مؤشرات الحكامة الرشيدة:

هناك مجموعة من المؤشرات التي اعتمدتها المؤسسات الدولية من أجل قياس مدى تطبيق مبادئ الحكامة، حيث تشير هذه المؤشرات الى مجموعة المبادئ والأدوات التي تستخدم في التعبير عن التغييرات الاجتماعية التي تسعى لقياس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية، كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من المقاييس والمعايير الكمية المناسبة لقياس أداء ادارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح أثار ادارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية.

وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

1- مؤشر الفساد:

يعد مؤشر الفساد من المبادئ الرئيسية للحكم الراشد فزيادة وارتفاع نسبته تعد مؤشرا سلبيا على تطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة، أما انخفاضه فهو مؤشرا ايجابي يدل على تطبيق الحكامة الرشيدة، فاذا رجعنا الى الفساد في الجزائر نجد أن الجزائر تحتل المرتبة 108 من أص 176 دولة وهذا دليل على أنها تعاني من ارتفاع الفساد فيها وهذا رغم كل جهود ومحاولات الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد. فهو يعتبر أهم عائق لتطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة.

2- مؤشر الشفافية:

تعاني الشفافية في الجزائر من احتلالها للمراتب المتأخرة حيث حصلت على ترتيب 92 دوليا في حين تحصلت على ترتيب 10 من أصل 20 عربيا، وهذا راجع الى أن الشفافية في الجزائر قليلة أحيانا ومنعدمة أحيانا أخرى، حيث نلاحظ من المسؤول الجزائري عدم الإفصاح عن المعلومات والبيانات خاصة المالية منها وعلى وجه الخصوص في المواقع الإلكترونية من طرف العديد ن لم نقل جميع الإدارات.

3- مؤشر سيادة القانون في الجزائر:

من خلال التقرير الذي أعده البنك الإفريقي للحوكمة في الفترة الممتدة من 2007 الى غاية 2016 نجد أن مؤشر سيادة القانون في الجزائر عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 2007ب 52 نقطة ليسجل أدنى نقطة له سنة 2015 ب 31.9 نقطة مقارنة بالسنوات السابقة الذكر وتعود أسباب هذا التراجع في حل بعض القضايا الى جانب ضعف التوصل والحوار بين المحكومين وبين حاكمهم وبين الكيانات الخاصة.

4- مؤشر المساءلة:

أما فيما يخص مؤشر المساءلة فقد سجل انخفاضا مستمرا من 2007 الى غاية سنة 2015 ب 9.31 نقطة من أصل 100 نقطة، وهذا دليل على نقص الأليات الفعالة في الفحص أو المساءلة كما أن بعض اجراءات المساءلة تأخذ وقت أطول.

5- مؤشر الأمن القومي:

يعد تقريبا المؤشر الوحيد الذي عرف ارتفاعا كبيرا في كل من سنة 2010 حتى سنة 2015 وذلك راجع الى الدور الفعال الذي قامت به الجزائر وتحدياتها في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار من خلال مكافحة الارهاب والجماعات المسلحة وتحقيق مشروع المصالحة الوطنية بالإضافة الى قدرتها على الحفاظ استقرارها مع الثورات العربية وحماية حدودها.

6- مؤشر المشاركة وحقوق الانسان:

نلاحظ كذلك في هذا المؤشر ارتفاع ملحوظ ومؤشر جيد خاصة من حيث اتاحة الفرص والمساواة بين الجنسين في تقلد المناصب والمسؤوليات بالإضافة الى سن العديد من القوانين التي سعت الى حماية حقوق الجنسين خاصة حقوق المرأة.

ثالثا: معوقات تطبيق الحكامة الرشيدة:

هناك مجموعة من المعوقات والعراقيل التي حالت دون تحقيق الحكامة الرشيدة في الإدارة الجزائرية نذكر منها أهم هذه العراقيل:

- انتشار ظاهرة الفساد حيث تعد الجزائر من أكثر الدول تضررا من الفساد، رغم الكثير من الجهود ومحاولات مكافحة الفساد وردع المفسدين، حيث تظهر جليا من خلال اختلاس الأموال ونهبها وتبذيرها بالإضافة الى الرشوة، استغلال النفوذ والمحسوبية، ناهيك عن تزوير الوثائق والمحررات الرسمية.

- الاهمال وعدم مرعاة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي ينجم عنه سوء التسيير وعدم المسؤولية.

- انتشار مختلف أشكال التسيب الاداري والعراقيل البيروقراطية المختلفة التي تحول دون السير الجيد في مختلف الإدارات.

تحاول الجزائر تطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة في مختلف ادارتها ومؤسساتها المركزية والمحلية، وذلك تجسيدا لمبدأ القانون والشفافية ومكافحة الفساد الذي يعد من أكبر عراقيل ومعوقات تطبيق هذه المبادئ، إلا أن الجزائر تغيب فيها عدة عناصر أساسية لتطبيق الحكامة الرشيدة على سبيل المثال وليس الحصر:

- فعالية الممارسة الواقعية للحكامة الرشيدة فرغم توفر أليات التطبيق وكيفيات التطبيق والموارد إلا أنها تفتقد الفعالية والجدية في التطبيق.

- عدم قدرتها على الوصول لحل جذري لمكافحة الفساد وردع المفسدين.

- عدم تطبيق مبدأ المساءلة والرقابة، وعدم تفعيلها على أرض الواقع فغياب المحاسبة يسمح بتفشي الفساد وانتشاره.